مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٦٨٣**

الاثنين، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٢/٠٥

نيويورك

الرئيس:	السيد باليبيسو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أيرلندا	السيد ديدي
	بلغاريا	السيد ريتشيف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد تشن شو
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دوكلو
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد رودريغيس زهار
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيريمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد جنغري
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

02-75957 (A)
0275957

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (تكلم بالاسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2002/1397، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته بلغاريا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أسترعي الانتباه إلى التغييرات التالية في المرفق ألف لمشروع القرار. ينبغي أن يكون نص البند (٤) في الصفحة ٣ كما يلي: "١ - ألف - ٤ - (د): كميات من الكربون المنشط، الذي يكون قد أختبر وثبتت فعاليته فيما يتعلق بامتصاص مواد الأسلحة الكيميائية، التي تتجاوز معدلات الاستهلاك المحددة". وفي البند (١٠) في الصفحة ٥، ينبغي أن يكون النص كما يلي: "١-٢-١٤: فيروسات هانتا؛ ١-٢-٥٣: فيروس مرض الجلد المكتل".

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويا في شكله المؤقت. وما لم أسمع اعتراضا سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

أيرلندا، بلغاريا، سنغافورة، الصين، غينيا، فرنسا، الكاميرون، كولومبيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريشيوس، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): حصل مشروع القرار على ١٣ صوتا مؤيدا، مع امتناع عضوين عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويا في شكله المؤقت، بوصفه القرار ١٤٥٤ (٢٠٠٢).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اعتبر الاتحاد الروسي دائما برنامج الأمم المتحدة الإنساني في العراق فرصة لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين في ذلك البلد بمساعدة المجتمع الدولي. ونظرا لاستمرار الحظر التجاري، يبقى البرنامج الطريقة الوحيدة لحل مشاكل العراق الإنسانية. ونأمل أن تسنح الفرصة، مع تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتعاون كامل من الجانب العراقي، لتعليق الجزاءات ثم رفعها. لم يحن الوقت لذلك بعد، ومن ثم يكتسي إيصال البضائع الإنسانية الرئيسية إلى العراق بلا انقطاع أهمية حيوية.

ينص القرار الذي اعتمده مجلس الأمن من فوره على إدخال عدد من التعديلات على الطريقة التي يتم بها إيصال المواد الإنسانية إلى العراق، المتعلقة بقائمة استعراض البضائع وإجراءات تطبيقها. ولم تتمكن روسيا من تأييد مشروع القرار، وبالتالي امتنعت عن التصويت. ونلاحظ أن نص مشروع القرار، أثناء المشاورات التي سبقت تصويت اليوم، أصبح أكثر توازنا. وعلى وجه الخصوص، يتضمن المشروع الآن ملاحظة هامة بأن استعراض القائمة في المستقبل لن يقتصر على إضافة عناصر جديدة فحسب بل سيشمل أيضا

حذف بنود مدرجة فيها. ونرجو من مكتب برنامج العراق، ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، أخذ تجربة القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢) بعين الاعتبار التام، وتقديم توصيات فيما يتعلق بتصويبات القائمة والإجراءات المتبعة في ذلك، بغية تيسير تدفق البضائع الإنسانية إلى العراق.

ومما يكتسي أهمية حاسمة أن القرار نص على الإنهاء المحتمل للجزاءات. ولكن المشاورات التي أُجريت لم تمكننا من أخذ مختلف الآراء - بما فيها مقترحات الاتحاد الروسي - بعين الاعتبار التام. ونحن نرى أن صياغات معينة في القائمة تفرض قيودا أكثر مما ينبغي، وتؤثر سلبا ليس على بضائع الاستخدام المزدوج فحسب بل أيضا على البضائع ذات الطابع المدني البحت. ونود بصفة خاصة أن نذّكر بأننا نرى أن القيود على عربات الشحن والنقل صارمة بشكل لا مبرر له، حيث أن هذه العربات ضرورية لضمان السير الطبيعي للنقل المدني.

وفي هذا الصدد، يعترينا قلق بالغ إزاء المعلومات التي وردت مؤخرا إلى الأمانة العامة بأنه جرت في لجنة الأمم المتحدة المنشأة عملا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) المتعلق بالحالة بين العراق والكويت عرقلة جميع الطلبات فعلياً المقدمة من العراق من أجل النقل بالشاحنات ومعداته. إن هذا الاتجاه يترك أثرا سلبيا جدا على إمكانية التوزيع الكامل للسلع الإنسانية للسكان العراقيين، كما يؤدي إلى المزيد من تعقيد حالة صعبة بالفعل في قطاعات هامة من الاقتصاد من قبيل إمدادات المياه والطاقة الكهربائية والري وتكرير البترول.

غير أننا قررنا ألا نعترض على القرار بناء على حقيقة أن قائمة السلع الخاضعة للاستعراض ليست قائمة حرمان، وإنما هي فحسب قائمة تساعد لجنة الجزاءات على اعتماد قرارات متأنية وصالحة - وهذا يشمل من وجهة النظر الإنسانية - بشأن عقود محددة. ونحن نثق بأن جميع أعضاء لجان الجزاءات سيتخذون في المستقبل نهجا بناء لدى النظر في الطلبات ذات الصلة. وسيعتمد رأينا في العمل في المستقبل وتحسين قائمة السلع الخاضعة للاستعراض وإجراءاتها، لمدى كبير، على فعالية أنشطة لجان الجزاءات في الموافقة على السلع الإنسانية وأنواع السلع المدنية الأخرى.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): لقد امتنع وفد الجمهورية العربية السورية عن التصويت على القرار ١٤٥٤ (٢٠٠٢) الذي تم اعتماده للتو. ونود في هذا الصدد أن نوضح التالي: أولا، إن سورية التي صوتت لصالح القرار ١٤٤٧ (٢٠٠٢) القاضي بتمديد العمل في برنامج النفط مقابل الغذاء كانت قد أخذت بعين الاعتبار ضرورة تخفيف المعاناة عن الشعب العراقي، وضرورة تلبية احتياجاته، لا سيما الاحتياجات الإنسانية. وترى سورية أن تعاون العراق مع المفتشين وتعامله الإيجابي مع القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) يجب أن يؤدي حُكما إلى رفع العقوبات عن العراق، وليس إلى تعقيدها بإضافة المزيد من إجراءات الحظر بذريعة الاستخدام المزدوج لهذه السلع.

ثانيا، إن السرعة التي أجريت بها عملية التفاوض، وبالتالي طرح مشروع القرار على التصويت، لم تتح لسورية الوقت الكافي لدراسة قائمة السلع، آخذين بعين الاعتبار الطبيعة الفنية المعقدة لهذه المواد التي تحتاج دراستها إلى خبرات فنية عالية ومتسع من الوقت. ولهذا لم تستطع سورية أن تصوت إلى جانب القرار لأنها لم تقف بنفسها على أبعاده و لم تتأكد من أنه لا يلحق الضرر بمصالح الشعب العراقي.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): باعتماد القرار ١٤٤٧ (٢٠٠٢) في ٤ كانون الأول/ديسمبر الماضي، ألزم مجلس الأمن نفسه بفعل كل شيء ممكن لاستعراض

محتويات قائمة السلع الخاضعة للاستعراض، فضلا عن إجراءات تنفيذها خلال ٣٠ يوما واليوم أنجز المجلس ذلك.

ومن رأينا، كان في الوسع توفير وقت أكبر للتفاوض حتى يتمكن مجلسنا من التكلم في وحدة. كما أن لدينا تساؤلات، على أقل تقدير، تتعلق بالأسلوب الذي أجري به هذا التفاوض، أو، على الأقل، بالأسلوب الذي بدأ به.

ومع ذلك، صوتت فرنسا لصالح مشروع القرار، لأنه في جوهره يراعي الغرض الأساسي لقائمة السلع الخاضعة للاستعراض - أي تخفيف المعاناة وتحسين الحالة الإنسانية، للسكان العراقيين، وتجنب استيراد العراق للسلع ذات الاستخدام المزدوج. كذلك نلاحظ أن القرار ينص على أن قائمة السلع الخاضعة للاستعراض وإجراءات تنفيذها يمكن استعراضها قريبا جدا وفي فترات منتظمة.

ومن جانبنا، نحتفظ بخيار استخدام تلك الفرصة للمضي قدما، إلى الحد الذي يبدو مرغوبا فيه، في حذف المواد وتسهيل الإجراءات.

السيد تشن شو (الصين) (تكلم بالصينية): يؤيد الوفد الصيني إجراء تعديلات على قائمة السلع الخاضعة للاستعراض والإجراءات ذات الصلة على أمل تحسين الحالة الإنسانية في العراق. وبهذه الروح شاركنا في المشاورات بشأن مشروع القرار واقترحنا عددا من التعديلات. ونلاحظ أن تعديلات الصين قد انعكست بصورة أساسية في نص القرار. والنص عموما موزون تماما، ولذلك السبب صوتت الصين لصالح مشروع القرار.

كذلك لاحظنا مواقف الأعضاء الاخرين. ونحن أيضا نعتقد أنه لو كان هناك وقت لمزيد من تبادل الآراء بين الأعضاء، لتسنى لنا تحقيق نتيجة أفضل. وما يجب تأكيده أن قائمة السلع الخاضعة للاستعراض الحالية والإجراءات ليست مثالية. فهي تحتاج للاستفادة من التجربة المشتركة التي اكتسبناها خلال ممارستنا. ونأمل أنه، في استعراضاتنا الدورية في المستقبل، سيجري المزيد من تكييف وتحسين قائمة السلع الخاضعة للاستعراض حتى تلبي بصورة أفضل احتياجات العراق الإنسانية وتكفل التبادلات الاقتصادية والتجارية بين العراق والبلدان الأخرى.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): قبل أن أرفع هذه الجلسة، التي نأمل جميعا أن تكون الأخيرة في السنة، أود مرة أخرى أن أشكر جميع زملائي من كل وفد، وأود، بصورة أخص، أن أعرب عن امتناني لسائر أعضاء فريق الأمانة العامة على المساندة التي قدموها خلال السنتين الماضيتين، وعلى الأخص، خلال الشهر الماضي. كذلك أود أن أعرب عن تقديرنا لجميع المترجمين الشفويين الذين وضعناهم، بالتأكيد، في مواقف صعبة، وربما كلفناهم بعمل أكثر بعض الشيء في هذه المهمة الهامة.

أخيرا، أود أن أتمنى لكم جميعا فردا فردا عطلات سعيدة وأطيب تمنياتي بالسنة الجديدة ٢٠٠٣.

لم يعد هناك متكلمون آخرون في قائمتي.

بذلك يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.